

جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
taleb.h@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
Shayma.a@s.uokerbala.edu.iq

قياس وتحليل أثر التمويل المصرفي للقطاع الخاص

على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

Measuring and analyzing the impact of bank financing for the private sector
on GDP in Iraq for the period 2004-2021

طالب حسين فارس
Talb. Hussein fares

شيماء عبد الأمير سعد
Shayma Abdul Ameer Saad

المستخلص

يتناول البحث دراسة إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة حالة العراق عبر جمع وتحليل الوقائع والبيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة ، وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل عن ماهية ابعاد إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص واثرها في الناتج المحلي الإجمالي ، في ظل التطورات في واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث ، كما تتمثل فرضية البحث بأن التطورات في واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق خلال مدة البحث أدت الى تغيرات نسبية متفاوتة في التمويل المصرفي للقطاع الخاص مع محدودية في اثرها في الناتج المحلي الإجمالي مما يوفر أساس تحليلي افضل لفهم مسار تطور العلاقة والإشكالية المدروسة ، وكان اهم اهداف البحث الوقوف على ابعاد العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص واثرها في الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، وتمثلت أهمية البحث بتنامي الاهتمام بالعلاقة النظرية والتجريبية بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي في إطار فلسفة التنمية والنمو القائمة في العراق بعد 2003 وجوهية دور القطاع الخاص من خلال اقتصاد السوق. واعتمد البحث المنهج الاستنباطي، من خلال الاعتماد على دراسة النظريات والمُسلّمات والقواعد العامة والتطبيقات الجزئية في النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي الاجمالي، وعبر جمع وتحليل الوقائع الاقتصادية والبيانات التاريخية ذات العلاقة، وتوظيفها في دراسة حالة العراق، فضلا الى اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال وضع الفرضيات فيما بين العلاقات المدروسة، وقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات باستخدام أدوات التحليل الاحصائي والقياسي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضعف تأثير التمويل المصرفي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب محدودية حجم سوق التمويل المصرفي وضعف قدرات القطاع الخاص على الوصول للتمويل وتوظيفه، وكانت ابرز التوصيات، هي ضرورة اتباع سياسة اقتصادية لردم الفجوة بين سياسات الائتمان المصرفي وقدرات القطاع الخاص في الوصول للتمويل من خلال رؤية متكاملة في معالجة العوامل المؤثرة في أسباب ضعف نمو سوق التمويل وقدرات الاستثمار والادخار في القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي ، القطاع الخاص ، الناتج المحلي الإجمالي .

Abstract

The research deals with the study of the problem of the relationship between bank financing for the private sector and its impact on GDP through a case study of Iraq through the collection and analysis of facts and data related to the variables studied, and the problem of research is to ask about what are the dimensions of the problematic relationship between bank financing and the private sector and its impact on GDP, in light of the developments in the reality of the banking sector and the private sector in Iraq during the study period, as the research hypothesis is that developments in the reality of the banking sector and the private sector in Iraq during the study period led to varying relative changes in bank financing for the private sector with limited impact on GDP, which provides a better analytical basis to understand the course of development of the relationship and the problem studied, and the most important objectives of the research was to stand on the dimensions of the relationship between bank financing and the private sector and its impact on GDP in Iraq. The importance of the research was represented by the growing interest in the theoretical and empirical relationship between bank financing for the private sector and GDP within the framework of the philosophy of development and growth existing in the Iraq after 2003 and the essential role of the private sector through the market economy. The research adopted the deductive approach, by relying on the study of theories, postulates, general rules and partial applications in economic theory on the relationship between bank financing for the private sector and GDP, and through the collection and analysis of economic facts and relevant historical data, and employing them in the case study of Iraq, as well as the adoption of the inductive approach through the development of hypotheses between the studied relationships, and measuring and analyzing the relationship between variables using statistical and standard analysis tools. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the weak impact of bank financing for the private sector in the GDP, due to the limited size of the bank financing market and the weak capabilities of the private sector to access and employ financing, and the most prominent recommendations are the need to follow an economic policy to bridge the gap between bank credit policies and the capabilities of the private sector in accessing finance through an integrated vision in addressing the factors affecting the causes of weak growth of the finance .market and investment and savings capabilities in the sector. Special

Keywords: Bank financing, private sector, GDP

المقدمة

يتنامى الاهتمام العلمي بدور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي في ظل الاتجاه العالمي القائم على محورية القطاع الخاص في التحولات الاقتصادية ، لاسيما في البلدان ذات التوجه للتحويل لاقتصاد السوق ، وتعد العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الخاص حجر الزاوية في فعالية دور القطاع الخاص في التطور التنموي المستهدف والقدرة على الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة ، ويمثل التمويل المصرفي للقطاع الخاص المحدد الأساسي في تأثير التطورات في القطاع الخاص على الاقتصاد الكلي ، من خلال التأثير المباشر وغير المباشر للتدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي ، وإذ تؤكد النظرية الاقتصادية والبحوث والدراسات على جوهرية تأثير التطورات في التمويل المصرفي المتاح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تعتمد في تطورها على طبيعة وحجم ونوع النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص في قطاع الأعمال والقطاع

العائلي ، وفي البلدان النامية تتعدد زاويا النظر الى العلاقة التمويلية بين النظام المصرفي والقطاع الخاص في اطار الفلسفة الاقتصادية في نماذج النمو والتنمية وما تقدمه من مسار مستهدف لدور التمويل المصرفي في توجيه تطور مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، عند المستويات المتحققة والممكنة لتطور القطاع المصرفي والقطاع الخاص، وفي العراق بعد 2003 أدت التطورات في النظام الاقتصادي الى ضرورة متابعة أثر التطورات في النظام المصرفي في إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص في إطار الاقتصاد الكلي، لمعرفة نتائج هذه العلاقة على تطور النشاط الاقتصادي، لإعادة تعيين الموقف من الإشكالية المطروحة في ضوء الخيارات المتاحة من خلال الأدبيات الاقتصادية والفلسفة الحاكمة لمسار تطور النظام المصرفي وقنوات تأثير التمويل المصرفي للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة بالتساؤل الأساسي الآتي: ما أبعاد إشكالية العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، في ظل التطورات في واقع القطاع المصرفي والقطاع الخاص في العراق خلال مدة الدراسة؟ تمثل حصيلة هذا التأثير فاعلية اتجاه العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والنشاط الاقتصادي في حالة العراق.

ثانياً : هدف البحث

- الوقوف على أدبيات العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي
- قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.
- تطوير المعرفة النظرية والتجريبية حول العلاقة بين التمويل المصرفي والقطاع الخاص في إطار الاقتصاد الكلي، لخدمة البحث العلمي ومتخذ القرار.

ثالثاً: أهمية البحث

- تتمثل أهمية البحث من خلال الآتي:
- الاهتمام بتطوير العلاقة النظرية والتجريبية بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي في إطار فلسفة التنمية والنمو القائمة على جوهرية دور القطاع الخاص من خلال اقتصاد السوق.
- الاهتمام بدور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي في العراق بعد 2003 وجوهرية العلاقة بين مستوى التمويل المصرفي المتاح للقطاع الخاص ودور القطاع الخاص المستهدف من خلال الأثر المتحقق على الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل المصرفي والقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي

أولاً: المفاهيم الأساسية للتمويل المصرفي

1. مفهوم التمويل المصرفي

يعرف التمويل المصرفي على انه (عملية مبادلة قيمة حاضره مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها عاده ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهنالك طرفان في هذه العملية الأول مانح الائتمان (الدائن)، (المقرض) والثاني متلقي الائتمان (المقرض)، (المدين)، يضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخريسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة) (1)، وعرف أيضا الائتمان المصرفي على انه (الثقة التي يمنحها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً ام معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في أغراض متعددة خلال مده زمنية تم الاتفاق عليها مسبقاً وضمن شروط معينة مقابل عائد من المال متفق عليه وبضمانات يستطيع المصرف استرجاع قرضه في حال عدم تمكن العميل في سداد الدين)(2)، ويعرف الائتمان المصرفي أيضا على انه (هو تمكين المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية

للأفراد أو لشركات الأعمال (المستثمرين) من أجل تلبية احتياجاتهم من مصادر التمويل لممارسة نشاطاتهم المختلفة مقابل حصول المصارف على عوائد معينة بأجل مختلفة ومحددة (ولا تشمل التسهيلات الائتمانية القروض النقدية فقط وإنما تأخذ صوراً أخرى مثل (خطابات الضمان البنكي - البيع التأجيري بالتقسيط - الائتمان التأجيري - بطاقات الائتمان) (3) ، ومن خلال التعاريف السابقة للتمويل المصرفي التي تم ذكرها آنفاً وعلى الرغم من الاختلاف في الالفاظ والتعابير إلا أننا نستنتج بصوره عامة على ان التمويل المصرفي : ما هو العلاقة تعاقدية بين المانح للقرض (البنك) وبين المستفيد من القرض (العميل) وهذه العلاقة تكون مبنية على أساس الثقة التي يمنحها البنك للعميل ومبلغ الائتمان وسعر الفائدة والزمن ، ويمثل التمويل للمصرف أهم أوجه نشاطه في الوساطة المالية وبالنسبة للعميل يمثل أحد أهم مصادر تلبية احتياجاته التمويلية ، وبالنسبة للاقتصاد الكلي يمثل أحد عوامل فعالية دورة النشاط الاقتصادي .

2. أهمية التمويل

أ - أهمية التمويل على مستوى البنك

يعد الائتمان المصرفي الأكثر قساوة على إدارة المصرف نظراً لما يواجهه من مخاطر متعددة تؤدي إلى إفلاس البنوك وانهيائها، وفي نفس الوقت يعتبر الائتمان استثماراً الأكثر جاذبية لإدارة البنك من خلال حصوله على الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه يفقد البنك دوره كوسيط مالي في الاقتصاد. وهي وظيفة رئيسة يقوم بدور الوساطة المالية من خلال قيام البنك بتشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو البنوك من خلال زيادة الفوائد على المبالغ المودعة وتشجيع القطاعات الاقتصادية أيضاً لأن لديها فوائض مالية نقدية، ثم توجه المصارف هذه المدخرات إلى الأفراد والمؤسسات التي تحتاجها للأغراض الإنتاجية والاستثمارية والأغراض الشخصية أيضاً، وتعمل المصارف أيضاً على أداء وظائفها المختلفة ومن أهم وظائفها كونها وسيط مالي تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة وأهم هذه الأهداف هي كالآتي:

1. هدف السيولة والربح والنمو لنشاط البنك.

2. هدف الحصة السوقية أي نصيب البنك من حجم السوق المصرفي

3. هدف الأمان عن طريق ممارستها السياسات الآمنة التي تجنب المصارف من الحوادث العارضة أو تهدد مركزها المالي.

ب - أهمية التمويل المصرفي على مستوى الاقتصاد القومي (4):

1. التمويل المصرفي هو نشاط اقتصادي بحد ذاته وله دور كبير على مستوى اقتصاد البلد، ويكون تأثير الائتمان تأثيراً متشابكاً وله أبعاد اقتصادية واسعة، وعليه فإن النمو الاقتصادي للبلد يتوقف في حالة عم ارتقاءه ويعكس سلباً على مجمل أهداف المجتمع.

2. يعد التمويل المصرفي الأداة الحساسة قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم استخدامه بالصورة الصحيحة.

3. إن عملية التمويل المصرفي هو نشاط لعرض النقد في الاقتصاد، ففي حالة الانكماش يؤدي إلى الكساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية واجتماعية تؤثر على مستوى اقتصاد البلد، وهذه الآثار تكون في غاية الخطورة قد تسبب اختلال في الهياكل الإنتاجية يصعب معالجتها، لذلك لا بد من اتباع سياسات تعمل على حسن استخدام المعروض النقدي من قبل المصارف.

4. تعد القروض والتسهيلات التي تمنح من قبل القطاع المصرفي مصدراً أساسياً لدعم القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها لتمويل المشاريع الاستثمارية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقق تنمية اقتصادية متوازنة ، تخدم السياسة الائتمانية من جهة والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى(5).

3. أنواع التمويل المصرفي

التمويل وفقاً لمعيار الفترة الزمنية (6)

تمويل قصير الأجل: وهو التمويل التي لا تزيد مدته عن أقل من السنة، حيث يختص هذا النوع من التمويل بالمبالغ النقدية التي تدفع كأجور للعمال أو شراء مدخلات لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديد الائتمان المصرفي من إيرادات تلك العمليات، وكذلك يستخدم هذا النوع من الائتمان في تمويل العمليات والأنشطة التجارية والصناعية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات.

تمويل متوسط الأجل: هذا النوع من التمويل تكون مدته ما بين السنة إلى خمسة سنوات وتستخدم لتمويل شراء الحاجات الدائمة للمشاريع كشراء أصول ثابتة أو تمويل مشاريع تحت التنفيذ والتي تحتاج إلى سنين لغرض تنفيذها. تمويل طويل الأجل: هذا النوع من التمويل تكون مدته أكثر من خمسة سنوات، وبموجب هذا التصنيف تحصل الشركات على هذا التمويل لغرض عمليات الاستثمار الثابت وتشمل المشاريع العقارية والصناعية.

التمويل وفقاً لمعيار الغرض: يقسم هذا النوع من التمويل إلى ثلاثة أنواع وهي كالآتي (7):

التمويل الاستثماري: وهذا النوع من التمويل يحصل عليه الأفراد والمشاريع لتمويل العمليات الاستثمارية وخاصة مستلزمات الإنتاج مثل الاستثمار الزراعي والصناعي، ويكون هذا النوع من الائتمان طويل الأجل لذلك فإن المستفيد منه هم المزارعين لغرض القيام في عمليات الإنتاج الزراعي، وفي الغالب أن نسبة الائتمان الزراعي ضئيلة جداً لأنها عادة تكون معرضة للمخاطر والتقلبات الموسمية في القطاع الزراعي. وكذلك رجال الأعمال في القطاع الصناعي يحصلون على القروض قصيرة الأجل لشراء مواد الخام أو القروض متوسطة الأجل لشراء الآلات والمعدات لغرض تمويل عمليات رأسمال.

التمويل التجاري: وهو التمويل الذي تمنحه البنوك التجارية للأفراد ورجال الأعمال أو الجهات الحكومية من أجل القيام في عمليات التجارة الداخلية والخارجية كعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع، ومن المعروف أن الائتمان التجاري يمثل الحصة الأكبر في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية.

التمويل الاستهلاكي: هذا النوع من التمويل الذي يحصل عليه الأفراد لغرض شراء السلع المعمرة بنظام الدفع بالأجل وبالتقسيط وخلال فترة زمنية معينة.

التمويل وفقاً لمعيار القطاع المستفيد: حسب القطاعات الاقتصادية يمكن تصنيف أنواع الائتمان المصرفي ولا شك أن تصنيف الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية المستفيدة تصنيفاً جوهرياً جداً حيث يعكس مدى توجيه السياسة الائتمانية للمصارف للائتمان المصرفي لقطاع اقتصادي ما بدرجة أكبر من قطاع اقتصادي آخر.

التمويل وفقاً لمعيار الضمان: هذا النوع يفرق بين نوعين من الائتمان هما (8):

التمويل الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان يكتفي المدين بالوعود التي يقدمها للدائن ويلتزم فيها لتسديد الدين بالتالي لا يطلب الدائن من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، وفي هذا النوع من الائتمان الشخصي يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث القدرة على الدفع والنزاهة. وقد يتقوى الائتمان الشخصي في تعهد أكثر من شخص في تسديد الدين عندما يوجد كفيل للدائن.

التمويل العيني: يعتبر هذا النوع من الائتمان مفضلاً على غيره من التسهيلات لدى الدائنين لاستيفاء أموالهم التي قدموها للمدين، وفي هذا النوع من الائتمان يقدم المدين عيناً قد تكون (عقاراً - محاصيل زراعية - بضائع - أوراق مالية) ضماناً لتسديد دينه.

ج - التمويل وفقاً لمعيار طبيعته

التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر بالعلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر، دون وجود أي تدخل من وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، أي يتم تحويل الموارد النقدية والادخارية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز في الموارد من أجل تلبية احتياجاته الاستثمارية وهذا النوع من التمويل يتخذ صوراً متعددة ومختلفة وهي كالآتي (9):

السحب على المكشوف (الاعتماد البسيط): ويطلق عليه أيضاً في الحساب الجاري المدين وهو يسمح للبنك للعميل بالسحب من الحساب الذي يفتح بأسمه، ولا يسمح له بالسحب إلا في حدود معينة حيث يقوم العميل في التوقيع على عقد بينه وبين المصرف يسمى هذا العقد (بعقد الجاري المدين)، ويتم وفق هذا العقد مقابل ضمانات يقدمها العميل تحفظ حق البنك من الأموال المسحوبة، ويظل الحساب ساري المفعول لمدة سنة واحدة ويتم تجديد الحساب في حالة انتهاء السنة، إلا إذا كانت هنالك أمور تحتاج إلى التجديد ويتقاضى البنك على هذا الحساب عمولة أو فائدة، إذ يتم احتساب الفائدة على المبالغ المستغلة من هذا الحساب فقط، ويجوز سحب المبالغ المسددة في هذا الحساب خلال فترة سريان العقد (10).

القروض والسلف: وهي تلك الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والتي يتم بموجبها على تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال على أن يتعهد المقرض على السداد مع الفوائد المترتبة عليه والعمولات المستحقة أما دفعة واحدة أو على شكل أقساط حسب التواريخ المتفق عليها ومن أجل دعم هذه العلاقة لابد من تقديم مجموعة من الضمانات إلى المصرف يضمن له استرداد أمواله في حالة عجز المدين عن السداد وبدون أي خسائر (11).

خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك في خصم الكمبيالات التجارية قبل موعد استحقاقها لصالح الزبون (12) مقابل حصول البنك على الفائدة والعمولة من تاريخ الخصم وحتى موعد الاستحقاق.

الائتمان الغير مباشر: وينقسم هذا النوع كالآتي:

الكفالات المصرفية: وهي الكفالات التي تمنح للزبون من قبل المصرف ويتعهد المصرف على سداد التزامات الزبون النقدية في موعد وتاريخ معين ومن أبرز أنواع هذه الكفالات (الكفالات الجمركية - كفالات الدفعة المقدمة - كفالات حسن التنفيذ - الكفالات النقدية).

الاعتمادات المستندية: وهي من التسهيلات المهمة في المصارف التجارية التي تعتمد عليها في عملية منح الائتمان من خلال التزام المصرف في منح الأموال لدى العميل بعد قيام الأخير في فتح الاعتماد المستندي لدى البنك وتحديد قيمة الاعتماد حسب الاتفاق بين الطرفين. ومن أنواع الاعتمادات المستندية (الاعتماد القابل للإلغاء - الاعتماد الغير قابل للإلغاء - الاعتماد الدوار - الاعتماد المقابل للاعتماد الآخر).

القبولات المصرفية: هذا النوع يتمثل في قدرة الزبون على سحب مبلغ الائتمان من إحدى المصارف التجارية التي يتعامل معها، على أن يتعهد البنك أن يسلم مبلغ السحب في موعد الاستحقاق.

بطاقات الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية أو شريحة إلكترونية تعطي لحاملها الائتمان الذي يحتاجه ولكن بشروط معينة وحصول الزبون على بطاقة الائتمان فإنه يستطيع أن يستخدمها في داخل البلد وخارجه ويمكن شراء سلع أو قطع تذاكر الطائرة أو الدخول إلى المطاعم دون أن يقوم في الدفع الفوري ولكن عليه أن يتم السداد خلال 25 يوم من استلامه للفواتير ودون فوائد.

ح - التمويل وفقاً لمعيار طبيعة العملية الائتمانية:

الائتمان المالي: أن طبيعة هذا الائتمان نقدياً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم الأخير بردها وتسديدها في الوقت المتفق عليه.

الائتمان التجاري: هذا النوع من الائتمان يكون على شكل خدمة أو سلعة تقدم بثمن مؤجل، ويطلق على هذا النوع

من الائتمان أيضا بالبيع الائتماني ، والذي هو في معناها الواسع كل بيعاً لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين ، وهما التزام البائع في دفع السلعة والتزام المشتري في دفع الثمن(14).

د- التمويل وفقاً لمعيار شخصية المتلقي للائتمان: وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام.

الائتمان الخاص: هذا النوع من الائتمان يكون متلقية اما فرداً أو شركة أو مؤسسة ويكون أحد افراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعياً او شخصية اعتبارية.

الائتمان العام: هذا النوع من الائتمان يكون متلقية اما دولة او شخص معنوي من شخصياتها كالمجالس المحلية والبلديات والولايات (15).

ثانياً: الإطار النظري للقطاع الخاص

تعريف ومفهوم القطاع الخاص

لا يمكن إعطاء تعريف محدد وشامل يمكن الاستقرار عليه أو استخدامه كمصطلح يصف القطاع الخاص بدقة، هنالك تعريفات كثيرة لها اعتبارات مختلفة وهذا ينشأ من طريقة تعاملها مع الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي لهذا القطاع، وقد تختلف التسميات حسب طبيعة الملكية وتسمى ملكية خاصة أو قد تسمى ملكية فردية، أو قد تكون حسب طبيعة النشاط الاقتصادي فتسمى نشاط خاص أو فردي، ويسمى القطاع الذي يقوم به افراد او مجموعات غير مرتبطة بالدولة بالقطاع الخاص، ويختلف مفهوم القطاع الخاص بين النظم الاقتصادية المعاصرة ، حسب الموقف من قضايا الفردية والملكية والحرية الاقتصادية ودور الدولة (16) .

ظهرت تعريفات متفاوتة تعكس الاختلافات الفكرية والأيدولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين، ومن هذه التعاريف كالآتي:

تعريف الموسوعة الاقتصادية: القطاع الخاص على انه (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه الشركات الخاصة والشركات المالية والافراد)(17).

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية: (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني يديره ويملكه افراد او شركات او اشخاص او شركات مساهمة)(18).

تعريف معجم المصطلحات الاجتماعية: تميزا عن القطاع العام ، تسمى الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الافراد بالقطاع الخاص (19).

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية: القطاع الخاص على انه (ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية. فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المنشآت الخاصة ، ويشمل القطاع الخاص أيضا الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الافراد والمنظمات والتي تهدف الى تحقيق الربح ، وتسمى هذه الأنشطة أحياناً بالقطاع الشخصي)(20).

تعريف دليل المصطلحات التنموية: عرف أيضا القطاع الخاص كمعنى اصطلاحي تنموي على انه (ذلك القطاع التي لا تساهم فيه الحكومة في رأسمالها والتي تكون فيه المنشآت مملوكة بالكامل لشخص طبيعي او اعتباري وطني او أجنبي)(21)..

وظهرت تحولات مهمة في الساحة الفكرية الاقتصادية فيما يتعلق بأهمية عمل الدولة والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. حتى ان هنالك اجماع على ان القطاع الخاص يعني(22) (ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يملكه ويديره الافراد أصحاب المشاريع الخاصة، وليس الدوائر الحكومية او الشركات العامة، أي انها تشمل المؤسسات والشركات التي لا تمتلكها الحكومة، وتخضع بشكل مطلق لرقابة الافراد والشركات) (23). وعرف أيضا بأنه (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي لا يخضع لسيطرة الدولة بشكل مباشر ويتم إدارته من اجل تحقيق الأرباح) ويعتقد صندوق

النقد الدولي ان القطاع الخاص يساهم بأكبر حصة من التدفقات المالية الدولية ،ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في المساعدة على تجنب حدوث الازمات المالية والعمل على حلها في حالة حدوثها ، ويمكن ان يساعد في مواجهة حدوث الازمات والحد من مدى تقلب التدفقات الخاصة ، من خلال تحسين عمليات تقييم المخاطر والانهيار من حوار اعمق وأكثر تواتر بين البلدان (24)، ومن منظور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، فإن القطاع الخاص هو شريان الحياة للتنمية الاقتصادية ولإيجاد فرص عمل مستدامة ، فالقطاع الخاص هو كل وحده اعتبارية كانت او غير ذلك ، سواء كانت شخصا طبيعيا او اعتباريا ، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري في اتخاذ القرار وتنتج السلع والخدمات التجارية .

نستنتج من التعريفات السابقة ان القطاع الخاص هو: النشاط الاقتصادي الهادف للربح الذي يديره ويملكه الافراد الطبيعيين والمعنويين وهو العمود الفقري لاقتصاد السوق، الذي له الدور الرئيسي في الإنتاج والاستخدام والابتكار والمبادرة، ويمثل الأساس القانوني الفردي والملكية الخاصة والإدارة الخاضعة للمبادرة الخاصة وتحمل مخاطرها العناصر التي تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى).

السياسة التمويلية في مؤسسات القطاع الخاص.

تعريف السياسة التمويلية: يكتسب نشاط التمويل في المؤسسة أهمية كبيرة لما له من دور في تغطية احتياجات المؤسسة الاستثمارية والاستغلالية بما يضمن تحقيق أهدافها من خلال توفير الأموال اللازمة في الأوقات المناسبة، كما يتيح لها مواجهة الظروف الطارئة والتغلب عليها بأقل التكاليف، يوجد العديد من التعاريف للسياسة التمويلية نذكر منها ما يلي: تعرف السياسة التمويلية على انها (الخطوات التي يتبعها متخذو القرار التمويلي في المؤسسة من اجل اختيار الأسلوب الأمثل لتمويل أنشطة المؤسسة، حيث يجب ان يتناسب هذا الأسلوب مع المركز المالي للمؤسسة حتى تحقق اهداف المؤسسة التي حددتها استراتيجياتها المالية)(25)، وعرفت أيضا بانها (عملية تتعلق باختيار نوع الهيكل المالي الذي ترغب المؤسسة في تحقيقه من خلال عملية المقارنة بين العديد من مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة من اجل تعظيم قيمة المؤسسة من خلال اختيار الهيكل المالي الذي يشكل أدنى تكلفة مالية وأكبر عائد ممكن) (26)، ومن التعريفات السابقة يمكننا تعريف سياسة التمويل بانها القرار المتعلق بنوع التمويل التي ستعتمده المؤسسة لتمويل أنشطتها الاستثمارية والاستغلالية المحددة في استراتيجية المؤسسة، وذلك بعد تحديد مختلف أنواع التمويل المتاحة والممكن والعمل على المقارنة بين هذه المصادر باستخدام العديد من المعايير مع مراعاة الظروف التي يفرضها محيط المنظمة والوضع الداخلي للمنظمة يجب ان يحقق قرار التمويل هدف المنظمة المتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة عن طريق خفض التكاليف وتعظيم العائدات وتقليل المخاطر.

اهداف السياسة التمويلية : تتكامل اهداف السياسة التمويلية مع اهداف الاستراتيجية المالية والتي تعمل بالتنسيق مع بقية الاهداف الاستراتيجية لبقية الوظائف والتي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة ومن اهم أهدافها(27):

ضمان مستوى السيولة: حتى لا تتعارض لمخاطر التوقف عن الدفع، يجب ان تحافظ سياسة التمويل على مستوى معين من السيولة حتى تتمكن من الوفاء بالالتزامات المالية للمؤسسة، ان حالة التوقف عن السداد قد تكلف المؤسسة وتؤدي الى افلاسها، بالإضافة الى زيادة التكاليف خاصة اتجاه الدائنين في حالة التأخير في مواعيد الاستحقاق، من خلال الغرامات المتأخرة مما يضعف القدرة التنافسية للمنظمة.

تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال: تولد كل من دورتي الاستغلال والاستثمار دفعات مقابل شراء المواد، ودفع أجور شراء الآلات وغيرها، والدخل المتمثل في مبيعات المنتجات، الا ان هذه الدخول لا تكفي لتمويل جميع احتياجات دورتي الاستغلال والاستثمار، التي يؤدي الى البحث عن مصادر التمويل سواء من الافراد، أي المساهمين، او بنوك الدولة، او الإدارات الدعم العام على شكل اعانات، وهذا هو الدور الأساسي لسياسة التمويل.

تعظيم المردودية: تسعى سياسة التمويل الى الحصول على مصادر تمويل مختلطة مع بعضها البعض، حيث يوجهها الخليط للحصول على الاستثمارات ذات عوائد عالية وفي نفس الوقت تقليل تكلفة التمويل التي يجب ان تكون اقل من العوائد المحققة من الاستثمارات التي كانت مكتسبة من خلال سياسة التمويل لأنها حتى تتمكن. المؤسسة من تحقيق الأمان وتقليل المخاطر المالية يجب تحقيق نسبة عالية على الأموال المستثمرة في الاستثمارات تزيد عن التكلفة المدفوعة للممولين، والاستقاع المؤسسة في دوامة العجز المالي.

محاولة زيادة حجم المؤسسة واكتسابها قوة وتحقيق معدلات نمو عالية: حجم المؤسسة من الناحية المالية لا يقدر بعدد المبيعات او القيمة المضافة المحققة او حجم الاستثمارات، بل بالمجموع العام لهذه العناصر الذي يمثل قيمة المؤسسة ككل، لكن هذا التقييم يختلف بين مديري المؤسسة والمساهمين.

التأقلم مع المحيط المالي للمؤسسة: تفرض البيئة المالية على المؤسسة مجموعة من القيود والتهديدات، كما يمكنها ان توفر مجموعة من الفرص، ولذلك فان السياسة التمويلية يجب ان تأخذ بالاعتبار مكونات البيئة المالية، مما يسمح للمؤسسة بالتكيف مع مكونات هذه البيئة، وذلك من خلال التشخيص الجيد للبيئة المالية للمؤسسة ومكوناتها المختلفة، مما يتيح للمنظمة استغلال الفرص المتاحة والتغلب على التهديدات المحتملة.

المبحث الثاني:

تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي

تحليل تطور نسبة حجم الائتمان المصرفي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي: يتم تحليل نسبة حجم الائتمان المصرفي من خلال بيانات الجدول الاتي:

الجدول (1) تحليل تطور نسبة حجم الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي العراق

للمدة (2004-2021) مليون دينار

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل نمو الائتمان	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الائتمان المصرفي/GDP
2004	1039542	-	35953235	1,953
2005	2907431	179.68	59973533	3,954
2006	4781980	64.47	79559558	5,003
2007	6948710	45.31	111455813	6,234
2008	7405327	6.57	062157026	4,716
2009	8702620	17.52	320013064	0,669
2010	17735638	103.8	566162064	10,944
2011	24728651	39.43	107217327	11,379
2012	32365358	30.88	491254225	12,731
2013	32674466	0.96	752927358	11,943
2014	39195924	19.95	266332655	14,717
2015	45704775	16.61	972194680	23,477
2016	47870768	4.73	196924142	24,309
2017	52182944	9.01	221665710	23,541
2018	51122810	-2.03	268918874	19,010
2019	53418176	4.49	276157868	19,343
2020	38423236	-28.07	215661517	17,82
2021	52971508	525.16	534301439	17,573
2021-2004				
المتوسط	%28.90			
المركب	%24.40			

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على المصادر الآتية:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1991/2019).

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2005 – 2019).

3. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (-/2015 2020).

4. البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، متوفر على الرابط: <https://data.albankaldwali.org/indicator>

5. العمود 2،4 من عمل الباحث بالاعتماد على عمود 1،3

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات المصرفية على أداء وظائفها المتعلقة بتقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض (مدخرون) قريبة من وحدات العجز المالي (المستثمرون) عن طريق نظام مصرفي متين وسليم ، والتسهيلات الائتمانية تعد نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما لها من تأثير متشابك وممتد ومتعدد الجوانب الى كافة الانحاء بالنسبة للمصارف والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى نسبة سلامة الجهاز المصرفي فأنها لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة ومدى حسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على تحقيق النمو المتوازن لقطاعات البنين الاقتصادي كافة. وللوقوف على المدى التطور الذي شهده مؤشرا جمالي الائتمان المصرفي خلال المدة من (2004-2021) نلاحظ من خلال البيانات الواردة في جدول (2) تحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي 2004 مع ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة اصدار العملة الجديدة وكذلك اعلان استقلالية البنك المركزي مما يؤدي الى وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي و GDP أي كلما زاد الائتمان زاد الناتج المحلي الإجمالي ، وقد استمر الائتمان المصرفي في بالازدياد حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو متناقص، كان معدل نمو (3,954% GDP) عام 2005 اما عام 2009 تناقص بمعدل نمو (0.67 %) على الرغم من استمرار الائتمان المصرفي بالارتفاع مما نتج عن وجود علاقة عكسية بينهما نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار الأزمة المالية ، اما في عام 2010 انخفض الائتمان المصرفي نتيجة عدم مساهمة المصارف الاهلية في الائتمان الممنوح ، استمر الارتفاع لكلاهما وعودة العلاقة الطردية بين الائتمان والناتج المحلي حتى عام 2012، واستمر الائتمان المصرفي بالارتفاع مقابل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة النفقات العسكرية للحرب على العصابات الإرهابية عام 2014، ان التذبذب في الائتمان والناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاقتصاد الريعي الذي يتسم به الاقتصاد العراقي وان المدة من 2004-2021 نلاحظ ان الائتمان ذات تأثير ضعيف على متغيرات الاستقرار الاقتصادي لكونه هناك انعدام للمتابعة بالقروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من اجلها .

2. تحليل نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من 2004-2021

جدول رقم (2) نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي

السنوات	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي
2004	0.7	4.67
2005	0.6	13.3
2006	0.94	16.8
2007	0.6	6.16
2008	0.5	14.3
2009	1.06	9.25
2010	1.28	14.9
2011	1.16	11.8
2012	1.91	13.1
2013	3.64	16.5
2014	5.24	15.7
2015	8.64	17.4
2016	5.75	8.83
2017	6.69	7.9
2018	4.24	9.93
2019	4.15	15.6
2020	4.31	3.46
2021	3.77	4.47

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر:

1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطور القطاع الخاص 2014-2030، ص 46.
2. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات متفرقة.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الاقتصاد العراقي 2020.

من خلال بيانات الجدول (1) يتضح ان في عام 2004 انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي بسبب توقف العديد من المشاريع الخاصة واغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية المستوردة، واستهداف رجال الاعمال و انعدام الامن، فكانت النتيجة خروج رؤوس الأموال الى الدول المجاورة، بدلالة ارتفاع حجم الاستثمارات في دول الجوار، اذ بلغ عدد العراقيين المستثمرين في الأردن نحو (3927) في عام 2005، وقدر حجم استثماراتهم بنحو (345,7) مليار دينار عراقي للعام نفسه، ولعل غياب المناخ الاستثماري المناسب وعدم الاستقرار السياسي والأمني من الأسباب المبطنة وراء ضمو دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي (28) ويشير الشكل (7) نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2004-2021، ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في (GDP) لم تتجاوز (8.64%) خلال المدة، وهي نسبة قليلة أذ ارتفعت النسبة من (0.7%) عام 2004 الى (8.64%) عام 2015 وهو أعلى مستوى وصل اليه القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ،وقد يعود ذلك الى تحسين الوضع

الأمني الذي انعكس وبشكل إيجابي في تحقيق النمو لبعض القطاعات الاقتصادية، وفي عام 2016 انخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى (5.75%) وأخذت بالتذبذب في الأعوام اللاحقة، بسبب الأعمال الإرهابية، ثم أخذت النسبة بالارتفاع عام 2017 بعد الاستقرار الأمني والسياسي إذ بلغت نحو (6.69%)، وما لبثت إذ انخفضت بسبب مجموعة من العوامل أهمها سوء البيئة الاقتصادية وعدم الاستقرار الأمني والقوانين التشريعية التي طالت القطاع الخاص، حتى وصلت عام 2021 ما نسبته (3.77%).

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي

أولاً: توصيف النموذج

تم استخدام مجموعة من النماذج الاقتصادية المعبرة عن الأثر والعلاقة بين متغيرات موضوع البحث، والتي يمكن إيجازها بالآتي:-

1: المتغيرات التابعة

- GDP1 الناتج المحلي الإجمالي.

2: المتغيرات المستقلة

- CCPS الائتمان النقدي للقطاع الخاص.

- CPPS الائتمان التعهدي للقطاع الخاص.

- TBD إجمالي الودائع المصرفية.

- M2 عرض النقد بالمعنى الواسع.

ثانياً: اختبار استقرارية جذر الوحدة

الخطوة الأولى هو اختبار ثبات متغيرات النموذج وتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. ويتم ذلك عن طريق تطبيق اختبار جذر الوحدة وبعد إجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (3). يتضح من الجدول نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع إذ يتضح عدم استقرار (GDP) عند المستوى الأول وبعد أخذ الفرق الأول استقره في حالة وجود قاطع عند مستوى معنوية (5%) وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%). أما المتغير (CCPS) لم يستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع لكن استقر في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (10%) لم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام. أما المتغير (CPPS) لم يستقر عند المستوى وقد استقر عند الفرق الأول في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام (5%). أما المتغير (TBD) لم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع واتجاه عام. أما المتغير (M2) لم يستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع فقط لكن استقر عند المستوى في حالة وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوي (5%) ولم يستقر عند المستوى في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام ولم يستقر عند الفرق الأول في حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام، وبما أن المتغيرات استقرت عند الفرق الأول والأخر عند المستوى فإن النموذج الملائم لأغراض الاختبار القياسي هو نموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة.

الجدول (3) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

	At Level	GDP	TPCS	TPIS	PFCF	CCPS	CPPS	TBD	M2
With Constant	t-Statistic	-1.3934	-1.9538	-1.8534	-1.1005	0.8762	-1.3763	-0.8227	-0.0317
	Prob.	0.5606	0.3022	0.3443	0.6901	0.9923	0.5576	0.7866	0.9418
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0268	-0.9563	-1.5712	-2.3274	-3.5521	-1.6015	-2.3781	-4.4410
	Prob.	0.5465	0.9238	0.7611	0.3966	0.0727	0.7303	0.3750	0.0177
	n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0214	2.1172	-0.7339	0.0435	1.4194	-0.5364	1.2763	1.4698
	Prob.	0.9114	0.9880	0.3835	0.6830	0.9541	0.4631	0.9412	0.9580
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference								
	d(GDP)	d(TPCS)	d(TPIS)	d(PFCF)	d(CCPS)	d(CPPS)	d(TBD)	d(M2)	
With Constant	t-Statistic	-3.2055	-3.8081	-4.4959	-4.1594	-2.2051	-2.5875	-2.5630	-1.9055
	Prob.	0.0387	0.0124	0.0033	0.0063	0.2118	0.1240	0.1205	0.3216
	**	**	***	***	***	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9881	-4.6343	-4.7802	-4.0795	-2.2309	-2.3968	-2.4847	-1.8397
	Prob.	0.1648	0.0106	0.0082	0.0277	0.4431	0.3612	0.3296	0.6377
	n0	n0	**	***	**	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8510	-2.5430	-4.6460	-4.0231	-0.8975	-2.7339	-1.3617	-0.6577
	Prob.	0.0074	0.0147	0.0001	0.0005	0.3121	0.0112	0.1539	0.4163
	***	***	**	***	***	n0	**	n0	n0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ثالثاً : تقدير ARDL للنموذج المقدر

1. تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي: $GDP = F(CCPS + CPPS + TBD + M2)$

يتضح من الجدول (4) ان قيمة R2 هي (0.91) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبة (91%) من التغير الحاصل في المتغير المستقل والباقي يعود الى متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح ان قيمة R2 المصححة هي (0.79) ويتضح ان قيمة F المحسوبة (7.59) وهي معنوية عند مستوى (5%).

الجدول (4) GDP الناتج المحلي الإجمالي

CCPS	0.204255	10.44915	0.019548	0.9852
CCPS(-1)	1.263641	5.330689	0.237050	0.8220
CPPS	13.54299	4.881718	2.774227	0.0392
TBD	5.960697	3.024412	1.970861	0.1058
M2	-1.089651	2.808529	-0.387979	0.7140
C	-1.12E+08	72289037	-1.554974	0.1807
R-squared	0.914049	Mean dependent var	2.24E+08	
Adjusted R-squared	0.793718	S.D. dependent var	48204557	
S.E. of regression	21893686	Akaike info criterion	36.91655	
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion	37.26421	
Log likelihood	-231.9576	Hannan-Quinn criter.	36.84509	
F-statistic	7.596108	Durbin-Watson stat	1.316593	
Prob(F-statistic)	0.020099			

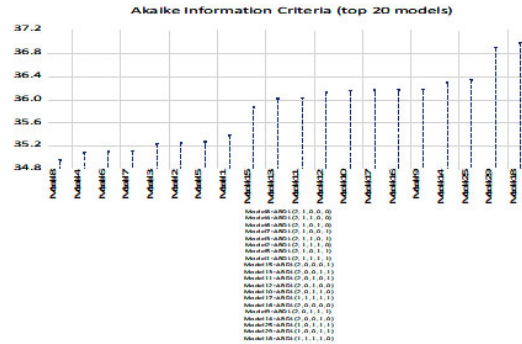
المصدر:الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

2. فترات الابطاء المثلى

اما فترات الابطاء المثلى يتضح من الشكل (1) ان فترات الابطاء المثلى هي (2,1,0,0,0) وذلك اعتمادا على معيار

AKaiKe

الشكل (1) فترات الابطاء



المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

3. اختبار الحدود

يتضح ان قيمة F المحتسبة وفقاً لاختبار الحدود في الجدول (30) هي (5.21) وهي أكبر من الحد الأعلى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (5) اختبار الحدود

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.219211	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	13		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

4. الاختبارات التشخيصية.

أ- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من الجدول (6) ان القيم الاحتمالية F و كاي سكوير Chi-Square غير معنويتان عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (6) اختبار الارتباط التسلسلي

Brensch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.368639	Prob. F(2,3)	0.7192
Obs*R-squared	2.564598	Prob. Chi-Square(2)	0.2774

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

ب – عدم ثبات تجانس التباين.

يتضح من الجدول (7) ان القيم الاحتمالية لكل من F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

الجدول (7) عدم ثبات التجانس

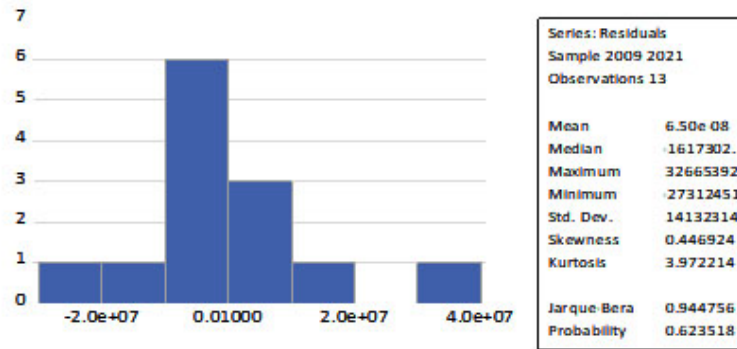
F-statistic	2.952126	Prob. F(7,5)	0.1257
Obs*R-squared	10.46736	Prob. Chi-Square(7)	0.1636
Scaled explained SS	2.301126	Prob. Chi-Square(7)	0.9413

المصدر:الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

5. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

يتضح من الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ان القيمة الاحتمالية ان القيمة الاحتمالية Jarque-Bera هي (0.62%) انها غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

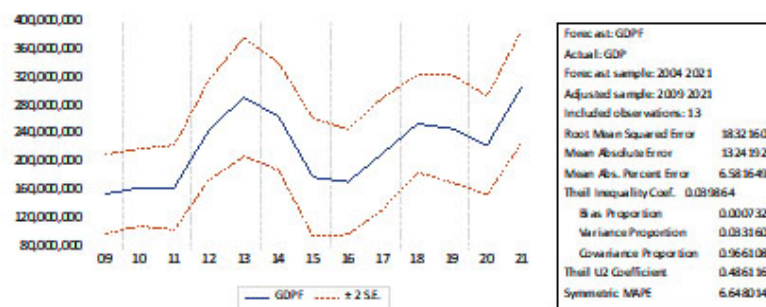
الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر:الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

6. اختبار الأداء التنبؤي

الشكل (3) اختبار الأداء التنبؤي



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

من خلال الشكل (3) يتضح ان الأداء التنبؤي ان معامل Theil هي (0.03) أي بمعنى قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التحيز (0.0007) أي قريبة من الصفر، كما بلغت نسبة التباين (0.03) وهي أيضاً قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التباين (0.96) وهي قريبة من الواحد، وبذلك يمكن اعتماد النموذج المقدر لأغراض التنبؤ ورسم السياسات

الاقتصادية المستقبلية.

7. اختبار الاستقرار الهيكلية.

اختبار Cusum

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (4) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى (5%).

الشكل (4) الاختبارات الهيكلية



المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

اختبار Cusum of squares

وفق هذا الاختبار يتضح لنا الشكل (5) ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود القيم الحرجة، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوي (5%).

الشكل (5) اختبار Cusum of squares



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

8. تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

يتضح من الجدول (7) ان GDP للسنة السابقة له اثر معنوي عند مستوى (1%) في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية، وهذا يفسر الأثر الإيجابي للمتغير مع نفسه في سنة سابقة، في حين يتضح ان (ccps) لم يظهر له اثر معنوي في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تفسير ذلك (ان الائتمان النقدي للقطاع الخاص لم يتم استثماره في مجالات إنتاجية حقيقية يمكن ان تساهم في زيادة GDP بل غالباً ما تركز على الاستثمارات الهامشية وسريعة الربح مثل المضاربة. كما يتضح ان معلمة تصحيح الخطأ هي (1.73) وهي أكبر من الواحد في القيم المطلقة، وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن في الاجل الطويل أي نحتاج (0.57) من السنة من اجل تصحيح الاختلالات.

الجدول (8) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.611193	0.144157	4.239786	0.0082
D(CCPS)	0.204255	1.984471	0.102927	0.9220
CointEq(-1)+	-1.739616	0.219817	-7.913946	0.0005
R-squared	0.881487	Mean dependent var		11108729
Adjusted R-squared	0.857784	S.D. dependent var		41051613
S.E. of regression	15481174	Akaike info criterion		36.14732
Sum squared resid	2.40E+15	Schwarz criterion		36.27769

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

9. تقدير معالم الاجل الطويل.

يتضح من الجدول (8) وبعد تقدير معالم الاجل الطويل ان ccps الائتمان النقدي للقطاع الخاص ليس له اثر معنوي في الاجل الطويل وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في مثل حالة العراق وذلك لان صغر حجم سوق التمويل والنمو الغير متناسب بين حجم تدفقات الائتمان والانفاق الاستثماري الكلي يجعل العلاقة غير متناسبة في الاجل الطويل. في حين يتضح ان ccps الائتمان التعهدي للقطاع الخاص له اثر معنوي في الاجل الطويل عند مستوى (1%) وموجب أي بمعنى ان الزيادة في ccps الائتمان التعهدي بمقدار وحده واحدة يؤدي الى زيادة GDP بمقدار (7.7%) وهذا يفسران الائتمان التعهدي يمكن ان يوجه في مجالات استهداف الناتج في الاجل الطويل في حين يتضح ان TD اجمالي الودائع ليس لها اثر معنوي في الناتج وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية الا ان في مثل حالة العراق بسبب ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخار فان التطورات في الودائع لا تتحول الى تدفقات في الائتمان تتناسب مع تغيرات حجم الناتج وذلك بسبب ظاهرة ارتفاع حجم السيولة في القطاع المصرفي ، كما يتضح ان M2 عرض النقد ليس له اثر معنوي في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية التي ينص على ان عرض النقد في الاجل الطويل يمكن ان ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد ان يصل الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل.

الجدول (9) تقدير معالم الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCPS	0.843804	4.520533	0.186660	0.8593
CPPS	7.785047	1.743068	4.466290	0.0066
TBD	3.426443	1.760601	1.946178	0.1092
M2	-0.626374	1.575468	-0.397580	0.7073
C	-64616312	44302840	-1.458514	0.2045
EC = GDP - (0.8438*CCPS + 7.7850*CPPS + 3.4264*TBD - 0.6264*M2 - 64616312.0779)				

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 12

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات للجانب النظري

1. برهنت الأدبيات الاقتصادية ان العلاقة طردية بين التطورات في القطاع المصرفي ونمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير المتبادل بين القطاعين في رفع مستوى الدخل والإنتاج من خلال دور القطاع المصرفي في جذب الادخار وخلق الائتمان وكذلك دور القطاع الخاص في تشغيل عناصر الإنتاج وتوليد الدخل والتوزيع.

2. شهد القطاع الخاص تطورات إيجابية في المؤشرات الأساسية لمساهمته في النشاط الاقتصادي خلال مدة البحث، الا ان قيم هذه المؤشرات بقيت متواضعة وفقاً للدور المستهدف للقطاع الخاص وفق التوجه نحو اقتصاد السوق.

3. حققت التطورات في التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان النقدي تأثيراً إيجابياً نسبياً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، مما يشير إلى إمكانية تنامي هذه الآثار الإيجابية مع تحسن مستويات الاستقرار واستمرار تنامي مؤشرات القطاع المصرفي والقطاع الخاص.

4. ان طبيعة التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وتركزه في قطاعات معينة (التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع والتشييد والبناء) خلال مدة البحث يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومسايرة التطورات في التمويل المصرفي لهذه الاختلالات دون العمل على تصحيحها من خلال سياسات الائتمان الموجه في ظل تنامي الاتجاه لتحرير الخدمات المصرفية.

5. تضافرت ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني مع العوامل المؤسسية في سوق التمويل المصرفي إلى تشديد شروط منح الائتمان مما نتج عنه تقييد القدرة على الوصول للتمويل من بالنسبة للوحدات الاقتصادية في قطاع الأعمال والقطاع العائلي، وهذا يعني ان التحسن في عوامل الاستقرار المتزامن مع النمو الإيجابي لمؤشرات التنمية المالية في القطاع المصرفي ممكن يرفع من مستوى وصول القطاع الخاص للتمويل المصرفي وبالتالي ينعكس ذلك في تحسن الناتج المحلي الإجمالي.

6. ان العلاقة التناسبية بين قيمة التمويل المصرفي والناتج المحلي الإجمالي التي تعكس تنامي الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي للاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، الا ان تحليل مكونات هذا التناسب تكشف عن تذبذب في اتجاهات العلاقة نتيجة تباين سرعة تأثير القطاع المصرفي والناتج المحلي الإجمالي بالأزمات الاقتصادية، مما يتطلب سياسات استقرار مصرفي فعالة تقلل من تأثير الصدمات المصرفية النظامية على تدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص.

7. ان صغر سوق الائتمان وتدني مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي نتيجة محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي وارتفاع حجم المخاطر النظامية المقدرة، وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة بسبب ارتفاع قيمة الضمانات والفوائد بالمقارنة مع حجم الموجودات والأصول والمركز المالي للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص، أدى إلى تقييد فاعلية التمويل المصرفي للقطاع الخاص في التأثير الإيجابي في متغيرات الاقتصاد الكلي.

8. ان المصارف التجارية العاملة في العراق لها دور ضعيف في دعم القطاعات الاقتصادية وتحتاج إلى إعادة النظر في سياسات المصارف وحلول المشاكل التي تواجهها، وذلك من خلال تطبيق السياسات المرنة التي تسمح بضخ التسهيلات الائتمانية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ضمن الشروط الميسرة مع عدم إهمال دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للقطاعات الاقتصادية لأنها الضمان والمصدر الأقوى في سداد تلك التسهيلات، فضلاً عن أهمية قيام المصارف بتشجيع وإيجاد فرص استثمارية تعمل على تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادي

ثانياً: استنتاجات الجانب القياسي

1. الائتمان النقدي للقطاع الخاص لم يتم استثماره في مجالات إنتاجية حقيقية يمكن ان تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بل غالباً ما تركز على الاستثمارات الهامشية وسريعة الربح مثل المضاربة.
2. الائتمان النقدي للقطاع الخاص ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في مثل حالة العراق وذلك لان صغر حجم سوق التمويل والنمو الغير متناسب بين حجم تدفقات الائتمان والانفاق الاستثماري الكلي يجعل العلاقة غير متناسبة في الاجل الطويل.
3. الائتمان التعهدي يمكن ان يوجه في مجالات استهداف الناتج في الاجل الطويل .
4. اجمالي الودائع ليس لها أثر معنوي في الناتج وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية الا ان في مثل حالة العراق بسبب ضعف قدرة الجهاز المصرفي على جذب الادخار فان التطورات في الودائع لا تتحول الى تدفقات في الائتمان متناسب مع تغير حجم الناتج وذلك بسبب ظاهرة ارتفاع حجم السيولة في القطاع المصرفي .
5. عرض النقد ليس له أثر معنوي في الاجل الطويل وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان عرض النقد في الاجل الطويل يمكن ان ينعكس في ارتفاع الأسعار بعد ان يصل الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل .

ثالثاً: التوصيات

1. الاهتمام بدراسة العلاقة بين التطورات في القطاع المصرفي ونمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في العراق من خلال التركيز على أهمية التأثير المتبادل بين القطاعين في رفع مستوى الدخل والإنتاج من خلال دور القطاع المصرفي في جذب الادخار وخلق الائتمان وكذلك دور القطاع الخاص في تشغيل عناصر الإنتاج وتوليد الدخل والتوزيع.
2. تعزيز اصلاحات القطاع المصرفي في العراق لقيم المؤشرات الأساسية لأداء القطاع المصرفي لتكون ثمرة جهود الإصلاح المصرفي هي تحسن مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس على مستويات المعيشة والرفاه العام .
3. لا بد من سياسة اقتصادية تمكينية لرفع مستوى قدرة القطاع الخاص على بناء سياسة تمويلية فعالة توازن بين تلبية متطلبات الوصول للتمويل والتوظيف الأمثل للقروض لتقليل عوامل التعثر المالي .
4. ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين الاستقرار العام وفرص نجاح سياسات الإصلاح المصرفي والتي تنعكس على التمويل المصرفي للقطاع الخاص وتأثيره في الناتج المحلي الإجمالي
5. ضرورة الاهتمام بتطوير التمويل المصرفي للقطاع الخاص من خلال قناة الائتمان التعهدي لتعزيز دورها ساهمت في تلبية متطلبات العمليات الاقتصادية لقطاع الاعمال مما ينعكس إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي .
6. العمل على جعل سياسات الائتمان المصرفي تعمل بشكل موجه لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي ، من خلال التوزيع القطاعي الأمثل للائتمان المصرفي وعدم تركزه في قطاعات معينة (التجارة والمطاعم والفنادق وخدمات المجتمع والتشييد والبناء) .
7. لا بد من سياسات استقرار مصرفي فعالة تقلل من تأثير الصدمات المصرفية النظامية على تدفقات التمويل المصرفي للقطاع الخاص بما ينعكس على تنامي الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والحد من ظاهرة سرعة تأثر القطاع المصرفي مقارنة بمتغيرات الاقتصاد الكلي بالآزمات الاقتصادية .
8. ضرورة دعم توسيع سوق الائتمان لرفع مستوى النشاط التمويلي للقطاع المصرفي من خلال تحسين محددات منح الائتمان التي تقوم عليها سياسات الائتمان في القطاع المصرفي وعبر وسائل الحماية من حجم المخاطر النظامية المقدرة، ودعم قدرة القطاع الخاص على توفير الضمانات المطلوبة ، لتعزيز التأثير الإيجابي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
9. إعادة النظر في سياسات المصارف وحلول المشاكل التي تواجهها ، وذلك من خلال تطبيق السياسات المرنة التي تسمح بضخ التسهيلات الائتمانية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ضمن الشروط الميسرة مع عدم إهمال دراسات

الجدوى الاقتصادية والمالية للقطاعات الاقتصادية لأنها الضمان والمصدر الأقوى في سداد تلك التسهيلات ، فضلا عن أهمية قيام المصارف بتشجيع وإيجاد فرص استثمارية تعمل على تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

1. استراتيحية تطوير القطاع الخاص للمدة (2014-2030) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، نيسان 2014.
2. البيلالوي، حازم عبد العزيز، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر 1967م.
3. بدوي، احمد زكي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لجنان، 1977م.
4. بوراس، احمد، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم، عنابة-الجزائر، 2008م.
5. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيحية تطور القطاع الخاص 2014-2030.
6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الاقتصاد العراقي 2020.
7. الحجار، ياسر رضا هادي الحجار، القطاع الخاص ودوره في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والاتار التنموية المحتملة للمدة من 2004-2030، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2021م.
8. حمد، خلف عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 17، العدد 64، 2011.
9. الحاج، طارق، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.
10. الحنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية والتطبيقية – البنوك العربية، بدون طبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
11. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2006، الراوي، محمود حسين واخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2012.
12. الرقيب، كدور، البنوك التجارية في تمويل النمو والتنمية الاقتصادية، في ترينيداد وتوباغو والكاريبن: منظور البنك الملكي لترينيداد وتوباغو، 2001م.
13. الزرري، عبد النافع عبد الله، النجفي، عماد حسن، دراسة تحليلية لبيان اثر الائتمان المصرفي على الأسعار، تقرير مجلد 8، العدد 8، 1986م.
14. سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1993.
15. شكر، إسماعيل علي، مهدي، مجيد جواد، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2016.
16. طه، عمر هاشم، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2013.
17. عبد الله، خالد امين، الطرد، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2006.
18. عبدالرؤوف، سحر واخرون، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014.
19. عمر، حسين، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995م.
20. العيسى، نزار سعد الدين واخرون، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
21. العبودي، موسى فاضل، أفلاس المصارف بمخاطر الائتمان دراسة مقارنة، مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف – العراق، ط1، 2011.
22. فهد، نصر محمود مزناد، اثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، عمان، ط1، 2009، ص 57.
23. لفته، عبد السلام، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار اذكرة للنشر، بغداد، ط1، 2013، ص 23.
24. مسعود، سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1997م.
25. مسعود، مجيد مسعود، دليل المصطلحات التنموية، دار المندى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2004م.
26. المصري، إبراهيم، الاقتصاد النقدي في الوطن العربي، كلية العلوم الإدارية، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2016م.
27. المغربي، محمد الفاتح محمود بشير، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة-مصر، ط1، 2019م.
28. النجفي، حسن النجفي، الايوبي، عمر، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، مراجعة واشراف محمد دبس، أكاديمية، بيروت – لبنان، 2000م.
29. هيكل، عبد العزيز فهد، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 1987م.
30. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعات الإحصائية للسنوات متفرقة.

ثانياً : المصادر الأجنبية

- 1-Joel M. Stern, Donaid H. chew, Jr. The revolution in Corporate finance, Fourth edition, Blackwell publishing, London, 2003
- 2-sergeant. The role of commercial banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the caribbenn Aperspective form the royal bank of Trinidad and Tobago, 2001
- 3-Steve lumby, Chris Jones, corporate finance ; Theory and practice, Homson, London, 2003
- 4-The deerminants of private sector credit in In. 2001. boris. hofrman. dustrialized countries : property prices matter